المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: التعديلات الدستورية في عمان عام 2021 واثرها في السياسة الداخلية والخارجية
اسم الكاتب: م.د. هدى احمد حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6628
تاريخ الاسترداد: 2026/05/15 04:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التعديلات الدستورية في عمان عام ٢٠٢١ واثرها في السياسة الداخلية والخارجية

م. د. هدى احمد حسن
رئاسة جامعة بغداد
HudaAhmed@gmail.com

الملخص

تقع سلطنة عمان في اقصى جنوب غرب الجزيرة العربية، وتتمتع بموقع جغرافي مميز كونها تطل على الخليج العربي وعلى خليج عمان. وترتبط السلطنة بعلاقات جيدة مع مختلف دول العالم وتتمتع بمكانة اقليمية مهمة.

وفي بداية العام ٢٠٢٠ توفى السلطان قابوس بن سعيد، وتولى هيثم بن طارق الحكم من بعده، تبعا لوصية ابن عمه السلطان الراحل. وكان السلطان الجديد قد شغل بعض المناصب المهمة قبل عام ٢٠٢٠ ومنها: وزير التراث والثقافة منذ شباط ٢٠٠٢، ورئيس اللجنة العليا للرؤية المستقبلية (عمان ٢٠٤٠)، وامين عام وزارة الخارجية، ووكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية، ومبعوث خاص للسلطان قابوس بن سعيد.

ومنذ توليه الحكم قال السلطان هيثم بن طارق، أنه ماض في الحفاظ على ما أنجزه السلطان قابوس بن سعيد، وسيستمر في ثوابت السياسة الخارجية القائمة على التعايش السلمي وضمان حسن الجوار والعمل على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وعدم الانخراط في اي صراع والعمل على احترام سيادة الدول بوصفها ثوابت السياسة الخارجية العمانية.

ويتناول هذا البحث موضوع التعديلات الدستورية في عمان في عهد السلطان طارق واثر تلك التعديلات على السياستين الداخلية والخارجية للسلطنة.

الكلمات المفتاحية : سلطنة عمان،السلطان هيثم بن سعيد،التعديلات الدستورية، السياسة الداخلية والخارجية.

تاريخ الاستلام : ٥/ ١/ ٢٠٢٤ تاريخ القبول: ١٧ /٢ /٢٠٢٤ تاريخ النشر: ١ /٣ /٢٠٢٤

Constitutional Amendments in Oman and Their Impact on Internal and Foreign Policy

Lecturer Dr. Huda Ahmed Hassan
Presidency of the University of Baghdad
HudaAhmed@gmail.com

Abstract

The Sultanate of Oman is located in the far southwest of the Arabian Peninsula and enjoys a distinctive geographical location as it overlooks the Arabian Gulf and the Gulf of Oman.

The Sultanate has good relations with various countries of the world and enjoys an important regional position.

At the beginning of 2020, Sultan Qaboos bin Said died, and Haitham bin Tariq assumed power after him, according to the will of his cousin, the late Sultan.

The new Sultan had held some important positions before 2020, including: Minister of Heritage and Culture since February 2002, Chairman of the Supreme Committee for the Future Vision (Oman 2040), Secretary-General of the Ministry of Foreign Affairs, Undersecretary of the Ministry of Foreign Affairs for Political Affairs, and Special Envoy of Sultan Qaboos bin Said.

Since assuming power, Sultan Haitham bin Tariq said that he is continuing to preserve what Sultan Qaboos bin Said has accomplished and will continue with the principles of foreign policy based on peaceful coexistence, ensuring good neighborliness, working not to interfere in the internal affairs of others, not engaging in any conflict, and working to respect the sovereignty of other countries as constants of Omani foreign policy.

This research deals with the issue of constitutional amendments in Oman during the reign of Sultan Tariq and the impact of those amendments on the internal and foreign policies of the Sultanate.

Keywords: Sultanate of Oman, Sultan Haitham bin Said, Constitutional Amendments, Internal and Foreign Policy

المقدمة

تعد سلطنة عمان واحدة من الدول المهمة في المنطقة العربية ، وفي الشرق الاوسط ، بحكم موقعها الجغرافي ، وبحكم نهجها السياسي، وطبيعة نظام الحكم فيها الذي يختلف عن بقية الانظمة في المنطقة حتى الملكية الوراثية منها اذ لا وجود لولي العهد كما في باقي الانظمة، فضلا عن تمتع السلطان بالعديد من المناصب الوزارية المهمة، ومنذ عدة عقود تنتهج السلطنة سياسة مضمونها الانفتاح على جميع الدول ، وتبني نهج معتدل، ادراكا منها انها بمواردها المحدودة وموقعها الجغرافي لا يمكنها

ان تخرج عن هذا النهج ، والا اقحمت بالصراعات الاقليمية وحتى الدولية، فضلا عن ان ذلك جعلها مميزة وسط دول المنطقة ومنحها مكانة مهمة ودور مقبول من الجميع.

في مستهل العام ٢٠٢٠ حصل تحول سلمي للسلطة بتولي السلطان هيثم بن طارق السلطة خلفا لابن عمه قابوس بن سعيد ، الذي استطاع ان يؤسس لمكانة اقليمية مهمة للسلطنة ، وسار على نهجه المعتدل ، والانفتاح على جميع الدول الاقليمية عربية كانت او غير عربية ، بما سمح للسلطنة ان تؤدي عدة ادوار للوساطة في ملفات اقليمية شائكة ومنها ملف الازمة القطرية واليمنية ، بل وحتى ان انفتاحها على علاقات جيدة مع ايران سمح لها ان تكون مقرا للوساطة والمفاوضات الاولى بين الولايات المتحدة وايران عام ٢٠١٤ بقصد ايجاد اتفاق على ازمة البرنامج النووي في حينه .

ورغم ان الخط العام للسياسة الداخلية والخارجية لم يتغير كثيرا، الا ان السلطان الجديد اراد ان يبدأ عهده بالتميز فاصدر عدد من التعديلات الدستورية التي كانت لها بعض الاثار على السياستين الداخلية والخارجية.

اهمية البحث:

ان اهمية الموضوع تكمن في انه يبحث في موضوع التاريخ العماني والنظام السياسي والتعديلات الدستورية التي اقرت في سلطنة عمان بعد تولي السلطان هيثم بن طارق للزعامة . ويهتم البحث بدراسة مؤسسات واليات صنع القرار السياسي في سلطنة عمان.

اشكالية البحث :

ان المشكلة البحثية التي يمكن الانطلاق منها ترتكز على سؤال مركزي مضمونه :

هل كان للتعديلات الدستورية التي اقرت في عهد السلطان هيثم بن سعيد تاثيرا على الداخل والخارج ام ان تاثيرها طفيف جدا لا يغير من النهج الذي طغى على الحياة السياسية والاجتماعية في عمان لسنوات طويلة ؟

وهذه المشكلة تطرح الحاجة للاجابة على عدة تساؤلات وهي:

١-ما هي ملامح التاريخ العماني؟

٢-ما هي مؤسسات واليات صنع القرار السياسي في سلطنة عمان؟

٣-كيف كانت السياسة الخارجية العمانية في المحيط الاقليمي قبل عام ٢٠٢٠؟

٤- ما التعديلات الدستورية التي اقرت في عهد السلطان هيثم بن سعيد؟

٥-ما التاثيرات المتوقعة لتلك التعديلات على سياسة عمان داخليا وخارجيا ؟

فرضية البحث :

نفترض هنا ان التعديلات الدستورية التي اقرت في عمان ستكون لها تاثيراتها على السياسة العمانية داخليا وخارجيا.

منهجية البحث:

سيتم في هذا البحث استخدام المنهج الوصفي التحليل للتعرف على التاثيرات المتوقعة للتعديلات الدستورية في عهد السلطان هيثم بن سعيد على سياسة عمان داخليا وخارجيا.

المبحث الاول : نبذة عن عمان (الموقع والتاريخ)

ان سلطنة عمان دولة قديمة قدم التاريخ، سعى حكامها وعلى مر التاريخ في نشر التقاليد الثقافية للجزيرة العربية والتعاليم الدينية في اسيا والمناطق الشرقية والوسطى من افريقيا ، وقد اسهمت في مراحل تاريخية عديدة بنصيب حضاري وافر، كما كانت في فترات أخرى قوة بحرية مؤثرة، امتدت علاقاتها وصلاتها إلى الصين.

المطلب الاول: الموقع الجغرافي

يعد الموقع الجغرافي العنصر الطبيعي الاهم في موارد الدولة الطبيعية وهو يعني الموقع الحيوي الذي تؤثر في الجغرافية السياسية للدولة، وان اهمية الموقع الجغرافي للدولة هي اهمية نسبية وليست مطلقة بسبب تغير العلاقات الدولية والتقدم التقني في مجال صناعة الاسلحة الحديثة من حيث مداها وقوتها ورغم ذلك فانه يلعب دورا مهما في قوة الدولة يساعدها في بناء قوتها الاقتصادية والعسكرية ويجنبها التعرض الى الضغوط الخارجية دولية تنقص من سيادتها في الحرية والاستقلال في اتخاذ قراراتها السياسية الخارجية (المفرج ٢٠١٨، ٩-١٠) وللوقوف على اهمية الموقع الجغرافي لسلطنة عمان لابد من التعرف على الموقع البري والموقع البحري وموقعها من دول الجوار.

اولا : الموقع البري : تقع سلطنة عُمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية على شكل شبه جزيرة ذات ثلاث واجهات بحرية مترابطةً، يحدها من الغرب صحراء الربع الخالى وتطل على الخليج العربي من جهة الشمال تتكون من احدى عشر محافظة وتمتد سواحلها الى (٣١٦٥) كم ابتداءاً من مضيق هرمز وحتى حدود جمهورية اليمن الى الجنوب (الحتروشي ٢٠١٤ ، ٢٩) .

ثانيا : الموقع البحري : لقد كان للموقع البحري للسلطنة دور كبير في توجيه علاقاتها الدولية ويعد هذا الموقع من عناصر قوتها في الماضي والحاضر فهي تقع على العديد من المسطحات المائية التي تمكنها من الاتصال بدول العالم جميعها فضلا عن المضايق الاستراتيجية متمثلة ببحر عُمان التي تطل عليه

من جهة الشرق والشمال الشرقي والتي قامت عليه العديد من الموانئ كما تطل على البحر العربي من جهة الجنوب والجنوب الشرقي وهو بحر مفتوح يصل الى البحر الاحمر ومضيق هرمز الذي يعد من اهم الممرات المائية العربية في الوقت الحالي كونه بوابة الخليج العربي التي ترفد العالم بالثروات النفطية (الوهيبي ٢٠١٢ ، ٢٣) .

ان اشراف السلطنة على ثلاث مسطحات مائية وامتلاكها سواحل تصل الى مساحة (٣١٦٥ كم) قد منحها موقعا استراتيجيا هاما الى جانب الاهمية الاقتصادية اذ ترجع فائدة السلطنة باعتبارها : ممرا للمواصلات والاتصال الحضاري مع شعوب العالم ومصدرا للثروة ودعما لاقتصادها الوطني عبر التجارة البحرية مع دول العالم المختلفة، كما يعطيها هذا الموقع عازلا طبيعيا بينها وبين الدول الاخرى المجاورة لها مما ابعدها عن الاضطرابات والتهديدات الخارجية (الغريري ٢٠٠٣ ، ٦٢) .

ثالثا : الموقع بالنسبة لدول الجوار : هذا الموقع يطلق عليه موقع دول الجوار الجغرافي او الموقع النسبي او الموقع المتاخم ويقصد علاقة الدولة بالدول التي تشترك معها في الحدود (خليل ، ١٨١)، ان الموقع بالنسبة لدول الجوار هام جدا في وقت السلم والحرب وطول الحدود بين الدول لها تاثيرها الفعال ، ففي حالة السلم تمثل هذه الحدود عامل قوة للدول المتجاورة تساعدها على التعاون الاقتصادي اما في حالة الحرب فتكون هذه الحدود الطويلة عامل خطورة من حيث توفر القوة الازمة لتامين حمايتها (الذيب ١٩٩٨ ، ١٨٧) .

تجاور سلطنة عمان من جميع اتجاهاتها دولا عربية تتشابه معها في اللغة والدين ، وتشترك السلطنة بحدود برية مع ثلاث دول عربية فتحدها من الشمال الغربي دولة الامارات العربية المتحدة بحدود يبلغ طولها (٤٣٠كم) ومن الغرب تجاورها المملكة العربية السعودية بطول (٧٠٧كم) ومن الجنوب الغربي الجمهورية العربية اليمنية بطول (٢٩٠كم) (السرياني ٢٠٠١، ٦٣).

وقد مكن انتهاج السلطنة لسياسة التعاون وتبادل المنافع مع الدول المجاورة لها وتمتعها بعلاقات ودية معها في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي مكونة بذلك قوة سياسية واقتصادية كبرى تناظر قوى الدول المجاورة (سيان ٢٠١٥ ، ٤٤) من التخلص من عبأ الحاجة الى توفير الامن ومستلزمات الدفاع والدخول في الصراعات المختلفة.

المطلب الثاني : تاريخ عمان

يعود التاريخ العماني إلى الفترة التي سبقت الالف ١٢ قبل الميلاد، وعرفت عمان بأسماء عدة على مر التاريخ، وكان لكل اسم بعده الحضاري أو التاريخي المحدد في دلالته، وعرفت ب (المجان) مرتبطة من خلال هذا الاسم بصناعة السفن وصهر النحاس حسب لغة السومريين الذين ارتبطت معهم عمان وسميت أيضا (مزون) في دلالة على وفرة الموارد المائية وما رافق ذلك من ازدهار وحضارة ، كما ورد

اسم عمان في هجرة القبائل العربية من مكان يطلق عليه عمان في اليمن، وساهمت عمان بدور فاعل وبارز في الدعوة الاسلامية وشاركت في الفتوحات الاسلامية العظيمة برا وبحرا خاصة في العراق وفارس وبلاد السند، وعدد من البلدان الاخرى، كما حمل العمانيون الاسلام معهم إلى شرق أفريقيا والصين عبار الموانئ الافريقية والاسيوية التي تعاملوا معها، ومن المعروف أن الاسلام والقيم الاسلامية تعد رابطا قويا بين العمانيين يحافظون عليه ويتمسكون به ويلتفون حوله (حمو ٢٠١٩ ، ١٣-١٤) .

كانت بداية عهد الامامة في عُمان بانتخاب ابن مسعود اماما لأهل عُمان عام ٧٥١م، ومن ثم توالى حكم الائمة في السلطنة على مر الازمنة ، ولأن عُمان تتمتع بموقع مميز فقد كانت محط أطماع الغير، وخصوصا البرتغاليين الذيم حاولوا فرض نفوذهم على عُمان في الفترة الواقعة مابين ١٤٩٨-١٥٠٧م ، إلا ان ابناء عُمان قد اثبتوا شجاعتهم وقدموا قصصا تروى في الصمود وكيفية دحر العدو فدارت العديد من المعارك بينهم من بينها معارك بحرية ، حيث كان لعُمان أسطول بحري قوي استطاع هزيمة أسطول البرتغاليين، وفيما بعد استطاعت الإمبراطورية العُمانية توسعة أراضيها، فضمت في عام ١٦٩٨م الساحل الشرقي لأفريقيا الذي يمتد من ممباسا وحتى كيلا وباتا وزنجبار وبيمبا، في حين بقيت موزمبيق تحت سيطرة البرتغاليين، ومن بعد ذلك انتخب ناصر بن مرشد في عام ١٦٢٤م اماما لاهل عُمان (سلطنة عمان نت) كما تعرضت عُمان لغزو أراضيها من قبل الفرس عام (١٧٤٣م) في أكثرَ من محاولة، إلا أن العُمانيين أثبتوا شجاعتهم وتصدوا لهذا الهجوم بقيادة الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي الذي انتخب إماما للفترة (١٧٤٩-١٧٨٣) (بادجر ٢٠١٢ ، ٣١) ، الذي يعد زعيم الاسرة البوسعيدية واول حكامها واستلم قيادة الحرب ضد الفرس بعد وفاة الامام سلطان بن مرشد اليعربي وكان اهلا للقيادة وقاد شعبه للنصر فاختاره العمانيون اماما عليهم .

لقد ادرك الامام احمد بن سعيد ان الامن والاستقرار هي القاعدة الاساسية للازدهار الاقتصادي للدولة لهذ فقد اهتم خلال فترة حكمه الذي استمر تسعة وثلاثين عاما ببناء الدولة كما اهتم ببناء اسطولها البحري وشجع التجارة وحارب النزاعات القبلية التي لم يخلو حكمه منها، وعقب وفاته اختار ابنه سعيدا خلفا له، الا انه لم يظهر قدرات محكمة لادارة البلاد فكان حكمه ذا نزعة مدنية ولم يتقلد الامامة واتخذ لقب السيد بدلا من الامام واطلق على دولته اسم مسقط وعمان (وبقيت تعرف بهذا الاسم حتى اصدر السلطان قابوس بن سعيد عام ١٩٧٠ قرار بتسميتها سلطنة عمان) الا ان الخلاف قد نشأ بين سعيد واخويه سيف وسلطان الذين تمردا على اختيار والدهما الامام احمد لاخيهما سعيدا، فتقاسموا السلطة وفقا لاتفاق بركة ، اذ حكم سلطان مسقط ، وقيس بن سعيد اصبح حاكما على صحار اما سعيدا فقد حكم في الرستاق (مايلز ٢٠١٦ ، ٣٠١).

الا ان النزاعات استمرت على تولي الحكم، وتولى الامامة العديد من الحكام من اسرة الامام احمد بن سعيد البوسعيدي نوجز ذكرهم وفق الاتي (العماني ٢٠١٦ ، ٦٣-٦٤):

١- سلطان بن احمد (١٧٩٢-١٨٠٤م) لم يستطيع ان يبسط نفوذه على كامل عمان .

٢- سعيد بن سلطان بن احمد (١٨٠٤-١٨٥٦م) شهد حكمه العديد من الانجازات من حيث السيطرة على الاراضي العمانية واوقف المد السعودي، وتوسع في شرقي افريقيا ونقل مقر اقامته الى زنجبار وفي عهده اصبح لعمان قوة بحرية كبيرة.

٣- ادت الخلافات الى التدخل البريطاني من خلال حكومة الهند الشرقية في دلهي واسفرت المفاوضات عن الاعتراف بزنجبار كدولة مستقلة تحت حكم ماجد ابن سعيد ابن سلطان على ان يدفع مبلغا ماليا الى حكومة مسقط التي تقع تحت حكم اخيه ثويني ابتداءا من سنة ١٨٥٨.

لم تنته النزاعات الاسرية التي اسقطت حكم ثويني ومن بعده ابنه سالم الذي غدا حاكما لعمان عام ١٨٧١ ، وادت هذه النزاعات الى تحالفات قبلية- دينية بزعامة عزان بن قيس آل بو سعيد الذي تولى الحكم على مسقط عام ١٨٦٨م وبسبب قلة قدراته على ادارة الحكم فقد تولى عمه تركي بن سعيد الحكم على مسقط عام ١٨٧١ واصبح حاكما عليها واعاد اسرة آل سعيد للحكم واستمر حكمه حتى عام ١٨٨٨ (السالمي ٢٠٠٠ ، ١٧٦-١٧٧) .

واستمرت النزاعات داخل اسرة آل بوسعيد وتهديد الاسرة المتحالفة حتى تمكن تركي بن سعيد عام (١٨٨٣-١٨٨٨) السيطرة على عمان الداخل وفرض سلطته عليها ومن ثم خلفه ابنه فيصل حتى سنة ١٩١٣ وكان اخر حاكم من آل بوسعيد واستمرت في عهده الاضطرابات الداخلية والتدخلات البريطانية لا سيما في موضوع المفاوضات بين الاسر المتنازعة، الا ان فيصل لم يكن مطمئنا لهذا التدخل ولجأ الى توثيق العلاقات مع فرنسا التي بدت تزاحم الوجود البريطاني في الخليج العربي منذ عام ١٨٩٠ الا ان بريطانيا كانت قد تعهدت لفيصل بعدم السماح في المستقبل باي هجوم من عمان الداخل على مسقط مقابل توقيع فيصل على اتفاقية معها سنة ١٨٩١ وتم تجديد هذا التعهد عام ١٨٩٩ وتضمن عدم منح اي امتيازات في الاراضي العمانية الا لبريطانيا (حمد ٢٠٠٧ ، ٢٠)، وبعد وفاته عام ١٩١٣ اندلعت حرب قبلية في عمان بين قبيلتي الهناوي والغافري اللذين اتفقا على احياء الامامة التي شكلت تهديدا مباشرا لمسقط ، الامر الذي دفع بريطانيا الى عقد المفاوضات مع ممثلي السلطان الجديد تيمور بن فيصل وزعماء القبائل الممثلين عن الامامة واسفرت عن معاهدة السيب عام ١٩٢٠(*) التي كانت بنودها اعترافا رسمي للحكم الذاتي من قبل زعماء القبائل في عمان الداخل الامر الذي اعتبر السلطان تيمور ضربة لمكانته وابدى رغبته للتنازل عن الحكم استنكارا للموقف البريطاني (الحسيني ١٩٩٦ ، ١٦٩)وقد

تزامن هذا التنازل مع عودة سعيد ابن السلطان تيمور الى عمان بعد حصوله على التعليم في الهند فكان الانتقال السلمي للسلطة عام ١٩٣٢ وظل سعيد ابن تيمور في الحكم حتى سنة ١٩٧٠.

لقد تضافرت العديد من الاسباب التي ادت الى سقوط السلطان سعيد بن تيمور توزعت مابين الاسباب التي تتعلق بشخصيته واسلوب ادارته للدولة وفق اراء بعض كانت عمان حال المنطقة العربي ككل عند تولي السلطان سعيد بن تيمور تتعرض للمؤثرات الخارجية المتمثلة بالافكار والعقائد الغربية التي شهدها القرن التاسع عشر من الشيوعية والماركسية فكان على عمان ان تقرر موقفها تجاه هذه العقائد سلبا او ايجابا خاصة مع تقبل بعض الانظمة العربية هذا التغيير ومواكبته، في مقابل ذلك شهدت عمان حركات معارضة ضد السلطان الذي قرر مواجهتها باساليب عدة كان من بينها عزل عمان عن العالم الخارجي الامر الذي قاد الى تردى الاوضاع الاقتصادية للبلاد وانتشار حالة التخلف في مسقط وعمان واقليم ظفار بشكل خاص حتى اضحت عمان معزولة عن العالم الخارجي والمحيط الاقليمي وحتى العزلة الداخلية بين مناطق السلطنة ذاتها وهذا ما دفع في تعاون الكثير من العمانيين في الانقلاب عليه، بعد ان اهتزت صورته امام الشعب بسبب العزلة التي عاشها في صلالة وعدم اختلاطه بسكان عمان وتجواله في مناطقها خاصة بعد محاولة الاغتيال عام ١٩٦٦ حيث فضل الانعزال في قصره بصلالة على الاهتمام بشعبه وببلده حتى اصبحت الفكرة السائدة ان السلطان لا يتغير وانه يعيش في زمان غير زمانه (فوزي ٢٠١٨ ، ١٠٨-١٠٩).

من جانب اخر تضافرت اسباب داخلية تتعلق بالحركات الاهلية المعارضة (السلمية والمسلحة) منها ثورة الجبل الاخضر عام ١٩٥٧ التي قمعها السلطان وانهاها عام ١٩٥٩ الا انها ادت الى انتقال الحراك الشعبي الى مناطق اخرى في البلاد، فكانت حركة ظفار التي تحولت الى حرب اهلية ساندتها الدول العربية المجاورة للسلطنة لاسيما المملكة العربية السعودية وقدمت لها الدعم المالي والعسكري، فضلا عن تمرد زنجبار عام ١٩٦٤ التي ادت الى اجلاء العمانيين منها ولجوءهم الى عمان (فوزي ، ١١٠).

وعلى الصعيد الخارجي ادى اعلان بريطانيا عام ١٩٦٨ انسحابها من الخليج العربي بالسلطان سعيد بن تيمور اللجوء الى مساندة الولايات المتحدة الامريكية للقضاء على حركات التمرد ومنها ثورة ظفار، كما اجتمعت مصالح اطراف عديدة من اقالته عن الحكم منها شركات النفط التي وجدت فيه حاكما ضعيفا لا يحقق مصالحها الى جانب مجموعة السياسيين المعارضين لحكمه والذين قاموا بانقلاب عسكري في ٢٣/تموز/ عام ١٩٧٠ لتدخل عمان مرحلة جديدة في تاريخها السياسي بتولي السلطان قابوس بن سعيد الحكم (الجشعمي ٢٠٢٠، ٤٩٤-٥٠٠).

مما تقدم نجد ان موقع عمان الجغرافي اعطاها اهمية كبيرة على صعيد السياسات الدولية للقوى الفاعلة، طمعا بها، الامر الذي اثر في توجهاتها السياسية فيما بعد، كما ان الخلافات العائلية كانت سببا واضحا في ضعف عمان في فترات تاريخية كثيرة لتتناقص سيطرتها على الامتداد الجغرافي الواصل بين شرق الخليج العربي وشرق القارة الافريقية.

المبحث الثاني : وصول السلطان هيثم بن سعيد• واقرار التعديلات الدستورية

يناقش هذا المبحث طبيعة النظام السياسي العماني لا سيما في مرحلة السلطان الراحل قابوس بن سعيد ومن ثم سيذهب لدراسة التعديلات الدستورية التي اقرت في عهد السلطان الجديد هيثم بن سعيد.

المطلب الاول : طبيعة النظام السياسي العماني

قبل البحث في النظام السياسي العماني، لا بد الاشارة الى المقصود بالسلطنة وهي نظام حكم يكون فيه السلطان على رأس الدولة ويتميز بأن الحكم فيه غالبا ما يكون لفترة طويلة، يمتد عادة إلى وفاة السلطان وينتقل منه بالوراثة إلى ولي عهده، تقوم الدولة السلطانية على مفهومين مركزيين هما:(الراعي) و(الرعية) وما يحكم العلاقة بينهما هو مبدأ (التملك) وفقا لما عرفه ابن خلدون، اذ قال: (المالك للرعية القائم في أمورهم عليهم، هو الذات وهي الموضوع، هو الفاعل والمنفعل، هو الاب وهو الابن) (دخيل ٢٠١٤ ، ٤٨-٥٠). وعندما تولي السلطان قابوس بن سعيد الحكم خلفا لوالده كان اول مرسوم اصدره تغيير اسم البلاد الى سلطنة عمان بدلا من (مسقط وعمان) وتغيير لون العلم العماني من اللون الاحمر الباهت الى الوان زاهية جديدة وفوقه رمز العمانيين الذي يجسد تقاليد الامة بالوانه الابيض والاخضر والاحمر ، كما التفت الى ضرورة اعادة تسمية الريال السعيدي الى الريال العماني ايمانا من السلطان بان للشعب اسما يحمله من دولته وليس من العائلة الحاكمة (حطاب ٢٠١٤ ، ٢٨).

تعتمد سلطنة عمان في حكمها على نظام حكم ملكي وراثي لا يستند الى دستور وانما على قانون اساسي يسمى بـ(الكتاب الابيض) تتعامل الحكومة معه بكونه ذو قيمة دستورية ويكون السلطان على راس الدولة (حمو ٢٠١٩ ، ٢٨)، شكل النظام الاساسي للسلطنة الصادر بموجب المرسوم الذي اصدره السلطان قابوس بن سعيد المرقم (٦٩/١٠١) في ١٩٩٦/١١/٦ الاساس المتين الذي انطلقت منه السلطنة لتحقيق التقدم والرخاء والاستقرار ولمشاركة ابنائها في عملية التنمية وتوجيهاتها على مختلف المستويات (وزارة الاعلام – عمان ١٩٩٧)، احتوى النظام الاساسي لسلطنة عمان على (٨١) مادة توزعت مابين المقدمة وسبعة ابواب نورد اهمها وما يتعلق بموضوع بحثنا ، اذ تناول الباب الاول في مواده من (١-٩) الدولة ونظام الحكم في عدة جوانب اهمها (النظام الاساسي لسلطنة عمان):

١- سلطنة عمان دولة عربية اسلامية مستقلة ذات سيادة تامة وعاصمتها مسقط.

٢- الدين الاساسي للدولة هو الاسلام وهو اساس التشريع .
٣- اللغة الرسمية للبلاد هي اللغة العربية
٤- يكون نظام الحكم وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان ويشترط فيمن يختار لولاية الحكم من بينهم وان يكون مسلما رشيدا عاقلا وابنا شرعيا لابوين عمانيين مسلمين .
٥- يقوم الحكم على اساس العدل والشورى والمساواة وللمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة .

اما الباب الثاني فقد تناول (المبادئ الموجهة لسياسة الدولة) في المواد من (١٠-١٤) وقد اضطلع هذا الباب بمهام وواجبات عديدة من اهمها (النظام الاساسي لسلطنة عمان):

١- توثيق عرى التعاون وتاكيد اواصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب على اسس من الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
٢- الاقتصاد الوطني اساسه العدل ومبادئ الاقتصاد الحر وقوامه التعاون البناء المثمر بين النشاط العام والنشاط الخاص ، والثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك للدولة التي تقوم على حفظها وحسن استغلالها بمراعاة مقتضيات امن الدولة وصالح الاقتصاد الوطني.
٣- يتولى مجلس الدفاع النظر في الموضوعات المتعلقة بالمحافظة على سلامة السلطنة.

وقد جاء في الباب الثالث ذكر الحقوق والواجبات العامة للمواطنين في المواد (١٥-٤٠) اما الباب الرابع فقد صدر تحت عنوان (رئيس الدولة) وتناولت فيه المواد من (٤١-٥٧) ومن الامور الهامة التي عالجتها الاتي (النظام الاساسي لسلطنة عمان ، ٤٥):

١- السلطان رئيس الدولة والقائد الاعلى للقوات المسلحة ذاته مصونة لا تمس واحترامه واجب وامره مطاع وهو رمز الوحدة الوطنية والساهر على رعايتها وحمايتها.
٢- تمثيل الدولة في الداخل وتجاه الدول الاخرى في جميع العلاقات الدولية .
٣- يعاون السلطان في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها مجلس الوزراء ومجالس متخصصة.
٤- مجلس الوزراء الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسات العامة للدولة ، واعضاءه مسؤولون سياسيا مسؤولية تضامنية امام السلطان عن تنفيذ السياسة العامة للدولة وكل منهم مسؤول مسؤولية فردية امام السلطان عن طريقة اداء واجباته وممارسة صلاحياته في وزارته او وحدته.

اما الباب الخامس فقد تناول في المادة(٥٨) تشكيل (مجلس عمان) الذي يتكون من مجلسين اساسيين هما مجلس الدولة ومجلس الشورى ، كما جاء في الباب السادس معالجة موضوع (القضاء) في المواد (٥٩-٧١) من جانب حرص النظام السياسي للدولة على تقرير المبادئ الاساسية الخاصة بالسلطة القضائية وفق مبادئ سيادة القانون ،واورد الباب السابع تحت عنوان (احكام عامة) في المواد من (٧٢-

٨١) من ضمنها التاكيد على انه (لا يجري تعديل هذا النظام الا بنفس الطريقة التي تم بها اصداره) (الدرمكي ٢٠١٢ ، ٢٠) .

كانت سلطنة عمان قبل مجئ السلطان قابوس توصف بانها اكثر مناطق الشرق الاوسط تخلفا وجهلا وفقرا، وقاد السلطان بثقة ومساندة واسعة من قبل العمانيين وكان عليه ان يبدأ في تنمية البلاد وبناءها وسط جملة من التراكمات السلبية في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية وغيرها، وامام هذا الوضع فقد انطلق السلطان في مسيرته مستندا على اربعة مرتكزات جسدت السياسة العامة للدولة العمانية في الداخل والخارج وهي الاتي (وزارة الاعلام- سلطنة عمان):

١- استعادة الوحدة السياسية لعمان وتحقيق الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي من خلال العمل على تامين البيئة الداخلية للدولة واتباع سياسة المصالحة الوطنية بين طوائف الشعب وتامين الامن والاستقرار وفرض هيبة الدولة على جميع اراضيها.

٢- البدء ببرنامج التحديث في المجالين الاجتماعي والاقتصادي ضمن استراتيجية مدروسة للتنمية اخذة بنظر الاعتبار نشر العلم والمعرفة وقيادة الثورة التعليمية وفق ادوات العصر الحديث من جهة وتنويع القطاعات الاقتصادية لتجاوز مرحلة الاعتماد على النفط وتحويل السلطنة من مجتمع واقتصاد تقليدي الى مجتمع واقتصاد عصري يعتمد على العلم والمعرفة في تطوره.

٣- اصدار النظام الاساسي للدولة عام ١٩٩٦ الذي يقوم على اسس العدالة والمساواة والديمقراطية وتحقيق سيادة القانون والفصل بين السلطات (وزارة الاعلام ٢٠٠١).

٤- اما على صعيد السياسة الخارجية فقد جسدها خطاب السلطان قابوس بن سعيد بمناسبة العيد الوطني الثاني في ١٩٧٢/١١/١٨ ان السياسة الخارجية لعمان تقوم على الخطوط العريضة الاتية (الندابي ٢٠١٨ ، ٩٩) .

أ- انتهاج سياسة حسن الجوار مع جيراننا وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لاية دولة.

ب- تدعيم علاقاتنا مع الدول العربية واقامة العلاقات الودية مع دول العالم.

ج-الوقوف بجانب القضايا العربية في المجالات الدولية .

د-الوقوف بجانب القضايا الافريقية وتاييد نضالها من اجل الحرية والاستقلال .

هـ-بصفتنا من الدول النامية فاننا نلتزم الخط الذي تسير عليه دول العالم الثالث .

فضلا عن ذلك اعتمدت سلطنة عمان على مجموعة من المبادئ والاهداف في تفاعلاتها مع وحدات المجتمع الدولي ولعل من ابرزهاتدعيم التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي والحرص على امن واستقرار منطقة الخليج العربي (مسن ٢٠١٧ ، ٢٣-٢٤)، و تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول

المطلة على المحيط الهندي في اطار تحويل السلطنة الى مركز تجاري اقليمي متطور ولتحقيق مصالحها الوطنية (روابي سنتر نت).

فضلا عما تقدم، يعد النظام السلطاني العماني الملكي، منذ نشاته وحتى نهاية عهد السلطان قابوس، النظام الوحيد الذي لا يسمي وليا للعهد، أو وريثا رسميا للعرش، اذ يحكمها السلطان قابوس بن سعيد منذ عام ١٩٧٠، وهو إلى جانب كونه سلطان البلاد، فهو أيضًا رئيس مجلس الوزراء، ووزير الدفاع، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ووزير المالية، ووزير الشؤون الخارجية، ورئيس المجلس الأعلى للتخطيط، ورئيس البنك المركزي، ومن ثم فإنه ليس من المبالغة القول بأن السياسة الخارجية لسلطنة عُمان هي في مجملها انعكاس لرؤية السلطان قابوس ومدركاته وتصوراته ومعتقداته وخبراته الشخصية (رؤية عمان) .

وعليه، نجد ان السياسة العمانية انطلقت في بناء مكانتها الاقليمية والدولية من مبادئ الحيادي في باشكاله المختلفة في احترام الاستقلال السياسي للدول وسيادتها على اراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والتعاون السلمي والوقوف الى جانب القضايا الدولية والاقليمية في اطار عدم الانحياز.

المطلب الثاني : التعديلات الدستورية في عهد السلطان هيثم بن سعيد

استنادا الى المادة (٦) من النظام الاساسي لسلطنة عمان المرقم (٦٩/١٠١) في ١٩٩٦/١١/٦ يقوم مجلس العائلة المالكة خلال ثلاثة ايام من شغور منصب السلطان تحديد من تنتقل اليه ولاية الحكم ، واذا لم تتفق العائلة على ذلك يتولى بعدها مجلس الدفاع بالاشتراك مع رئيس مجلس الدولة ومجلس الشورى ورئيس المحكمة العليا واقدم اثنين من نوابه بتثبيت من اختار السلطان السابق في وصيته الى مجلس العائلة وهكذا تولى السلطان هيثم بن طارق آل سعيد الحكم في سلطنة عمان ٢٠٢٠ بعد اعلان اختياره من قبل مجلس الدفاع الذي تسلم وصية السلطان الراحل (قابوس بن سعيد) والتي ذكر فيها ترشيحه للسلطان هيثم كونه صاحب رؤية عمان ٢٠٤٠ (خالد ٢٠٢٠ ، ٤).

لقد قامت سياسة عمان منذ البداية على السعي لتحقيق ضمانات امنها وسيادتها من اطراف خارجية ذات مركز ثقل في النظام الدولي من بداية التعاون مع بريطانيا ثم الولايات المتحدة الامريكية وسعيها لموازنة المخاطر الاقليمية المحيطة ببعضها البعض بدلا من الانحياز الكامل لطرف على حساب اخر ، وتجسد بالاحتفاظ على مسافة بينها وبين الدول الاقليمية المجاورة والتعاون في اطر المنظمات الاقليمية والدولية هذا الامر ساعد السلطنة في تحررها من قيود النظام الاقليمي العربي ، ومع تولي السلطان هيثم بن طارق الحكم فقد اكد تعهد السير على خطى السلطان الراحل قابوس بن سعيد في

سياسته الخارجية والالتزام بسياسة الحياد الايجابي والتعايش السلمي وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وحل الخلافات بالطرق السلمية (النظام الاساسي ، ٥).

ورغم ان السياسة العمانية في عهد السلطان هيثم ستكون امتداه لخلفه الا انه سعى في رؤيته للحكم اجراء التعديلات الدستورية على النظام الاساسي الذي يقود الحكم ومؤسسات الدولة ومرافقها العامة ، اذ اصدر السلطان هيثم في العام الثاني لحكمه تعديلات دستورية لاول مرة في تاريخ السلطنة وشملت هذه التعديلات وضع النظام الاساسي الجديد للسلطنة والذي عد بمثابه الدستور بدلا من النظام السابق ، توزعت هذه التغييرات بموجب المرسوم السلطاني المرقم (٢٠٢١/٦) على مجمل الابواب والمواد التي تضمنها النظام السابق ونورد اهمها بالاتي :-

١- المواد من (١-٣) حددت طبيعة النظام الاساسي الجديد والغاء العمل بالمرسومان السلطانيان القديمان .

٢- تناول الباب الاول في المواد من (١-١٢) موضوع (الدولة ونظام الحكم) واهمها (النظام الاساسي ، ٥-١٠)

أ- نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السلطان تركي بن سعيد بن سلطان وتنتقل ولاية الحكم من السلطان الى اكبر ابنائه سنا ثم اكبر ابناء هذا الابن وهكذا طبقة بعد طبقة.

ب-يكون للعائلة الملكة مجلس يسمى مجلس العائلة المالكة .

٣- جاء في الباب الثاني (المبادئ الموجهة لسياسة الدولة) موزعة على خمس فصول من المادة (١٣-١٧) واهمها

أ- المبادئ السياسية ومنها توثيق عرى التعاون وتاكيد اواصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب على اساس من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومراعاة المواثيق والمعاهدات الدولية والاقليمية وقواعد القانون الدولي المعترف بها وبما يؤدي الى ارساء السلام والامن بين الدول والشعوب .

ب- المبادئ الاقتصادية التي تكفل حرية النشاط الاقتصادي وفق مبادئ العدالة الاجتماعية والتعاون والتوازن بين القطاعين العام والخاص .

ج- المبادئ الاجتماعية من حيث دور الدولة في تحقيق التضامن المجتمعي بين ابناءها .

د- المبادئ الثقافية التي تكفل حق التعليم لكل ابناء الدولة .

هـ- المبادئ الامنية القائمة على تحقيق هدف سلامة الوطن (النظام الاساسي ، ١٠-١٥).

٤- واورد الباب الثالث (الحقوق والواجبات العامة) في المواد (١٨-٤٧) ومن اهمها (النظام الاساسي ، ١٥-٢٤) .

أ- المواطنون متساوون امام القانون .

ب- الحفاظ على الامن والوحدة الوطنيين وصيانة اسرار الدولة واجب على كل مواطن .

ج- احترام النظام الاساسي للدولة والقوانين والمراسيم والاوامر السلطانية واجب على المواطنين والمقيمين والموجودين في السلطنة.

٥- اما الباب الرابع فقد تضمن سبعة فصول من المادة (٤٨-٦٧) عالجت المواضيع الاتية:-

أ- الفصل الاول (رئيس الدولة) هو سلطان الدولة والممثل الاسمى لها والقائد الاعلى .

ب- الفصل الثاني (مجلس الوزراء) هو الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسات العامة للدولة.

ج- الفصل الثالث(رئيس مجلس الوزراء ونوابه) يقومون بتنفيذ السياسة العامة للحكومة في الوحدات التي يرأسونها.

د- الفصل الرابع والخامس تناولا (المجالس المختصة) والادارة المحلية ودورها في تنفيذ السياسات الخاصة بادارة الدولة .

هـ- الفصل السادس (المتابعة والرقابة على الاداء الحكومي) ، وانشاء لجنة تتبع السلطان تختص بمتابعة وتقييم اداء الوزراء ومن في حكمهم ، وانشاء جهاز يسمى جهاز الرقابة المالية والادارية للدولة يتبع السلطان يختص بالمتابعة المالية والادارية لوحدات الجهاز الاداري للدولة.

و- الفصل السابع (الشؤون المالية) والجهات المسؤولة عنها .

٦- الباب الخامس (مجلس عمان) وفق المواد (٦٨- ٧٥) ويتكون من مجلس الدولة ومجلس الشورى (ساسة بوست نت).

مما تقدم نجد ان التعديلات الدستورية توزعت على النواحي السياسية والاجتماعية وعلى النواحي الاقتصادية وفي اطار علاقات سلطنة عمان الخارجية مع الدول المجاورة والاقليمية وحتى من ناحية المشاركات في الاحداث الدولية المؤثرة وسنوجز هذه التغييرات وتاثيراتها في المبحث التالي .

المبحث الثالث : تأثير التعديلات الدستورية على السياسة العمانية

لاتولد التعديلات الدستورية في اي نظام الا بعد ان يدرك صانع القرار ان هناك حاجة لها، فهي ليست امرا كماليا ولا شكليا، وانما تنطلق من الحاجة الداخلية لها على مستوى النظام السياسي وعلى مستوى حاجة الامة لها، فتكون لها تاثيراتها الداخلية، وفي احيان اخرى تتعدى مستوى الداخل لتتجه نحو الخارج فيصبح لتلك التعديلات تاثيراتها الداخلية والخارجية.

وقدر تعلق الامر بسلطنة عمان، فاننا سنحاول معرفة مدى تاثير تلك التعديلات على السياستين الداخلية والخارجية فيها.

المطلب الاول: تأثيرها في السياسة الداخلية

قد قام السلطان الجديد بتوزيع المسؤوليات بين المشاركين في صناعة القرار، عبر مجموعة مراسيم جديدة تنازل فيها عن مناصب منها وزير المالية ، وزير الخارجية ، وزير الدفاع ورئيس المصرف المركزي وقام بمنحها لمسؤولين آخرين، كما وسع صلاحيات الوزراء ومساعديهم بالاضافة الى استحداث مناصب جديدة (وزارة الاعلام ٢٠٢٢) ، كما ألغى كل الالقاب التي تطلق عليه مثل جلالة السلطان ، السلطان المعظم وأعتمد على لقب (سلطان عمان) في كل الخطابات الرسمية (بن علوي ٢٠٢٠) .

أما المرحلة الجديدة فجاءت بأشخاص من خارج العائلة الحاكمة (دي دبليو نت)، وعين شقيقه شهاب بن طارق نائب لرئيس الوزراء لشؤون الدفاع وأعطاه صلاحيات واسعه ، كما عين ابن أخيه تيمور بن اسعد ذو التسعة والثلاثون عاما بمنصب رئيس مجلس ادارة البنك المركزي بدرجة وزير وذلك بسبب خبرته الاقتصادية والتجارية وشهرته في الانخراط فيها ، وعين نجله ذي يزن بن هيثم ذو الثلاثين عاما بمنصب وزير الثقافة والرياضة والشباب (Delozier 2020) ان هذه التغييرات توضع في خانة اجراء التحولات بقصد توزيع المسؤوليات وليس اقتصارها على شخص واحد، وتبتعد عن أسلوب الحكم الشخصي الذي كان قائما في عهد السلطان قابوس بن سعيد (ويندر ٢٠٢٠) .

ومن المؤكد، ان الاوضاع الاقتصادية التي تمر بها عمان ستكون لها تاثيراتها في عملية التغيير في السياسة العمانية داخليا وخارجيا، فمجلس الدولة في عمان بصدد صياغة قوانين لإدخال ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل، ومع ذلك، في منطقة مُعتادة على الإعانات الحكومية السخية وبيئة خالية من الضرائب، من المرجح أن تؤدي هذه الخطوات إلى صراع سياسي، وهنا ستضغط الازمة الداخلية على السلطان للجوء الى الدعم الخليجي للفكاك من تاثيراتها السلبية، ومركز هذا الدعم هو السعودية والامارات، وان كانت هذه المساعدة ذات تاثير مزدوج، اذ ستكون المساعدة على نطاق واسع من السعوديين والإماراتيين مفيدة للغاية حيث تحاول مسقط الحفاظ على اقتصادها عائماً وواقفاً على قدميه، ولكن من المحتمل أيضاً أن تأتي هذه المساعدة بتكلفة من حيث السياسة الخارجية، سيحاول هذان المُقرضان استخدام نفوذهما للضغط على عُمان للإنضمام إليهما بشكل أوثق في مسائل السياسة، وتُثير هذه الثغرة الشكوك حول استدامة دور عُمان كحَكَمٍ مُحايد (جاسم ٢٠٢١ ، ٣٦٤-٣٦٥)،ومن ثم فان التعديلات الدستورية مرتبطة ايضا بالتغيير على مستوى السياسة الخارجية وهو ما سنناقشه في الفقرة التالية.

المطلب الثاني: تأثيرها في السياسة الخارجية

خطّت عمان لنفسها، تحت حكم السلطان قابوس، سياسة حيادية ومتوازنة (الحمادي ٢٠٢١)، قد يراها البعض متناقضة وبراجماتية، لكنها منحت سلطنة عمان قدرًا كبيرًا من أهمية الدور وحرية الحركة

والفاعلية، على الصعيدين الإقليمي والخليجي، ما جعلها حليفًا وثيقًا للولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وعضوًا مؤسسًا رئيسًا في مجلس التعاون الخليجي، وفي الوقت ذاته شريكًا رئيسًا لإيران (علام)، مع عدم إغفال علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الاتحاد الأوروبي وروسيا والقوى الآسيوية الكبرى، وعلى رأسها الصين والهند وباكستان، حيث نجح قابوس في أن يجمع بين كل هذه الأطراف المتضادة في علاقاته الخارجية، والحفاظ على نمط من العلاقات الودية مع الجهات الفاعلة والمؤثرة في المنطقة، والتوفيق بينها وتقريب وجهات النظر بين الأطراف ذات المصالح المتعارضة (قسم الدراسات والابحاث ٢٠١٨).

لقد برزت اربع نقاط في خطاب السلطان العماني الجديد بوصفها اساسا لسياسة عمان الخارجية وهي (الخاقاني ٢٠٢٠) :

١- التعايش السلمي بين الامم والشعوب .

٢- مساهمته في حل الخلافات بالطرق السلمية .

٣- دفع مسيرة التعاون بين دول الخليج ودعم جامعة الدول العربية لتحقيق تكافل اقتصادي يخدم تطلعات الشعوب العربية .

٤- الالتزام بعلاقات الصداقة والتعاون مع دول العالم واحترام المواثيق والقوانين والاتفاقيات .

واذا كانت هذه النقاط تبقي على الشكل العام للسياسة الخارجية العمانية من حيث التوجه الحيادي والتعاوني والسلمي، الا ان قيام السلطان الجديد بتغيير وزير الخارجية العماني المخضرم يوسف بن علوي هو ما افضى للاعتقاد بان هناك تغييرات ستطال السياسة الخارجية لعمان، اذ اختار السلطان (بدر بن حمد البو سعيدي) الذي كان يشغل منصب أمين عام الوزارة لمدة عشرون عاما وزيرا جديدا للخارجية وهو من عائلة البوسعيدي، علما ان وزارة الخارجية في عمان تتبع حصرا للسلطان على مستوى صناعتها ووضعها موضع التطبيق ، وتكون مرتبطة به ولا يوجد تأثير للمؤسسات الاخرى، وتغيير الوزير خطوة تدل على بداية مرحلة جديدة ، وتلمح بفك الارتباط لوزارة الخارجية من شخص السلطان نفسه الى وزير الخارجية الجديد وهذا يعطي حرية في الحركة في رسم السياسة الخارجية (قناة الحرة ٢٠٢١)، كما ان تغيير الوزير والمجيء بوزير جديد دلالة على ان السلطان الجديد يريد وزيرا قريبا من افكاره، ومن ثم فانه لو كانت السياسة الخارجية هي ذاتها على عهد سلفه فانه ماكان ليغير الوزير السابق، فالتغيير مرتبط بفكر وسياسة جديد يراد تطبيقها، وقد رحبت السعودية بهذا التغيير وعدته بداية مهمة نحو توطيد العلاقات السعودية العمانية، لان بعض دول الخليج نسبت لبن علوي تسجيلات أتهم على أثرها بالتآمر عليها (صحيفة القدس العربية ٢٠٢١)، كما وجد فيه البعض رؤية عمانية جديدة ابعد من الحياد قليلا باتجاه الدول العربية الخليجية في قضاياها المشتركة (ويندر) .

من المعروف ، وطيلة عهد السلطان قابوس، ان كل من السعودية والامارات لم تكونا على اتفاق مع سلطنة عُمان في الرأي حول العديد من نقاط السياسة الخارجية، بما في ذلك الحرب في اليمن والعلاقات مع إيران والحصار القطري . . لم تنضم عُمان إلى التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات في اليمن في العام ٢٠١٥ وركّزت بدلاً من ذلك على الوساطة والجهود الإنسانية هناك، على عكس السعوديين والإماراتيين، تُحافظ عُمان على علاقة عمل مع إيران ولا تصف طهران بأنها خصم واضح، (الفيصل ٢٠٢٠) وفي العام ٢٠١٨، زادت التجارة بين السلطنة وقطر بأكثر من ١٠٠٪ مقارنة بالعام السابق (٢٠١٧)، وعلى الرغم من الأهمية الإقتصادية، غالباً ما تكون العلاقات العُمانية–الإماراتية متوترة سياسياً، ففي العام ٢٠١٨ (وكذلك ٢٠١١)، إعتقلت عُمان أعضاء في حلقة تجسس متطورة تدعمها أبو ظبي، يسود شكٌّ واسع في عُمان حول تدخل إماراتي في شؤونها الداخلية، كما سعى الإماراتيون إلى التعدّي على سيادة شبه جزيرة مسندم العُمانية، وهي معقل عماني ذو موقع استراتيجي يطل على مضيق هرمز ويحد الإمارات العربية المتحدة، لدى البلدين تاريخ من النزاعات الإقليمية، وفي حادثة غير عادية، قُتل مواطنٌ عُماني برصاص السلطات الإماراتية على الحدود في كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٠ (خالد ٢٠٢٠) .

وضمن الاطار اعلاه، يرى البعض ان على السلطان هيثم مواجهة تحديين جديدين شَرَعَا في الظهور خلال العقد المنصرم: تحدي الوزن المتزايد للدور الإماراتي وما يشكِّله من صعوبات أمام قيام عُمان بدورها التقليدي، مُضافًا للتحالف بينها وبين السعودية وتعقيداته في اليمن وعلاقتهما الوثيقة مع الإدارة الأميركية، وتحدي التنمية الاقتصادية التي تطمح القيادة السياسية الآن إلى القيام بها وفق رؤية ٢٠٤٠، وحتى تجد عُمان حلًّا ناجعًا لاستيعاب هذين التحديين، فان التحدي الإماراتي سيدفعها في المستقبل لامتلاك أوراق ضرورية للتعبير عن آراء أكثر حزمًا تخص أمنها القومي المباشر، وهي أوراق لن يجمعها السلطان هيثم بين يديه في ليلة وضحاها، بل ستتأتَّى فقط بمأسسة أشمل للسياسة الخارجية، ومنح الأولوية لرؤية ٢٠٤٠ مع ضمان إصلاح عثرات رؤية ٢٠٢٠، وأخيرًا ترقية التحديث الاجتماعي والمؤسسي؛ المفتاح الأهم الذي سيمنح عُمان ثقلًا كافيًا تواجه به تحدياتها على المدى البعيد، وتحافظ به على استقلاليتها الدبلوماسية، وتفتح الباب أمام تمركز سياسي واقتصادي أفضل في الخليج والمحيط الهندي ككُل.

ويمكن ملاحظة ان سياسات السلطنة في مرحلة حكم السلطان هيثم بن طارق انتهجت ثلاثة مسارات (Jamet 2022) :

١) الاستمرارية في اغلب مواقف ونهج السياسة السابق على كانون الثاني ٢٠٢٠.

٢) احداث اصلاحات داخلية كبيرة ، خاصة على صعيد استعادة الطابع المؤسسي ، مع تعزيز مكانة العائلة الحاكمة في بنية القرار العماني.

٣) ادراك ان هنالك تحولات واستقطابات اقليمية لا يمكن للسلطنة تجاوزها ، وهو ما دفعها الى الانفتاح على مبادرات لتسوية بعض النزاعات التي كانت السلطنة بعيدة عنها ومنها : الازمة اليمنية التي اخذت تنغمس بها بشكل اكبر بعد العام ٢٠٢٠.

وانطلاقا من الادراك الوارد في النقاط اعلاه، نجد ان هناك تقاربا محتملا مع المملكة السعودية والامارات العربية المتحدة ، بسبب سوء الاوضاع الاقتصادية بالاضافة الى جائحة كورونا وما سببته من تدهور في الاوضاع ، ويعد أنخفاض أسعار الطاقة وسوء الاوضاع الاقتصادية التي تمر بها سلطنة عمان عاملاً أساسيا في هذا التقارب ، اذ يمثل أيرادها من النفط والغاز ٧٠% ، واما صادراتها فتمثل٦٠% ، وارتفاع نسبة البطالة الى ١٣% ، وبلغ العجز المالي لسلطنة عمان حوال ٢٠% والدين الحكومي بلغ ٨٠% من الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا حسب مانشرته وكالة (فيتش)، وأن سبب أختيار سلطنة عمان للمملكة السعودية والامارات المتحدة لحل أزمتها لان الدولتين تمثل مايقارب ثلاثة أرباع الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي (الصقري ٢٠٢٠)، وقد لا يكون من قبيل المصادفة أنه في غضون أيام من التعبير عن دعمها للقرار الإماراتي لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، حصلت عُمان على قرض بقيمة ٢ ملياري دولار بتنسيق من بنك أبوظبي الأول (وكذلك بنك مسقط)، قد تكون هذه علامة على ما سيأتي للعلاقات بين مسقط وأبو ظبي، من المؤكد أن دولة الإمارات الغنية بالطاقة ترغب في رؤية عُمان تتماشى معها بالنسبة إلى المسائل الإقليمية من خلال اتخاذ خطوات مثل تقليص مستوى مشاركتها وانخراطها مع قطر وإيران (saba 2020).

وتحيلنا النقاط الاتي ذكرها لتاكيد القول بتاثير التعديلات الدستورية على السياسة العمانية وهي (Worrall 2021:

أ. ان المنطقة تعاني من توترات متصاعدة رغم كل المحاولات لتفكيك بنية الازمات الاقليمية ، ولعل اهم الازمات المستمرة ترتبط باوضاع اليمن وسوريا من جهة ، بالتقاطع الذي تظهره سياسات ايران الاقليمية مع الدول العربية ومع الدول الغربية ، وهو ما يفرض على السلطنة ان تتعامل معه ، اما بصيغة المواقف المنحازة بما يتفق مع مصالحها وامنها واحتياجاتها القومية ، او انها ستستمر بنفس النهج الاقليمي .

ب. ان السلطنة ستستمر في نهجها الخارجي ، او انها ستتجه الى تعزيز حضورها الاقليمي ، وفي تلك الحالة فانها اما ستصطدم مع بعض المصالح الاقليمية ، لانها لن تكسب كل الاطراف معا ، او انها

ستتجه لزيادة زخم وساطتها الاقليمية بما يعزز من مكانتها كوسيط اقليمي ، وادراك مزايا كل حالة تقدرها السلطنة وقيادتها السياسية .

ج. ان السلطنة تدرك اولا انها تحتاج الى تحديث شامل ، ولهذا اطلقت رؤية العام ٢٠٤٠ ، فاعداد الخريجين الجدد في تزايد ، والجيل الشاب اطلع على حضارات الغرب والتطورات في المنطقة ، وتدرك القيادات السياسية انها بحاجة الى استيعاب تلك الاجيال ، خاصة في موضوعان : الاول موضوع استمرار شرعية النظام السياسي العائلي في السلطنة ، وموضوع فرص العمل ، فالاقتصاد العماني اقتصاد تقليدي ، لا يمكن ان يتعزز الا بجلب المزيد من الاستثمارات ، وهما موضوعين ركز عليهما السلطان هيثم بن طارق ، ولا يمكن للسلطنة ان تحدث مثل هذا التحول وهي تعيش مرحلة ازمة في علاقاتها الاقليمية ، انما ان تعمل على جذب الاستثمارات ، وهو ما اظهرته السعودية عام ٢٠٢٠ عندما طلبت السلطنة مساعدات من السعودية والامارات ، اذ عرضت السعودية امكانية دخول استثمارات سعودية وليس بصيغة منح ومساعدات مالية مباشرة.

ان الدول الاخرى اصبحت تدرك ان السلطنة تتمتع بمكانة مهمة ، وهي تمثل حاجة اقليمية نظرا لانفتاحها على جميع الاطراف ، وهو ما يفسر لجوء اطراف الازمة اليمنية الى السلطنة لفتح مسارات تسوية يمكن ان تسهم بعملية تفكيك النزاع بعد العام ٢٠٢٠ .

على اننا عندما نتحدث عن تاثير التعديلات الدستورية على السياسة الخارجية العمانية، يجب ان لا نصرف الذهن عن ان التغيير سيكون محدودا وليس شاملا، فلا يمكن لعمان ان تتخلى عن سياسة الحياد بشكل كلي لان هذه السياسة هي التي تعطي القيمة الكبيرة للدور العماني، كما ان سياسة عمان الخارجية تجاه ملفات العلاقات الوطيدة مع الولايات المتحدة وموقفها من الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وقضية التطبيع سيبقى على ماهو عليه باتجاه الدعم للدور الامريكي ولموضوع التطبيع العربي مع اسرائيل.

واتساقا مع اعلاه، نتفق مع وجهة النظر التي ترى ان من مصلحة أميركا الاستراتيجية أن تُحافظ عُمان على استقلال سياستها الخارجية فهي لاعب إقليمي مهم له تأثير كبيرة وشريك عسكري مهم للولايات المتحدة منذ فترة طويلة، بما في ذلك استضافة المنشآت العسكرية الأميركية في ثمريت وجزيرة مصيرة وتزويد البحرية الأميركية بمنفذ للوصول إلى موانئ الدقم وصلالة (ويندر) .

وهناك من يرى ايضا أن السياسة العمانية في المنطقة عموما، وتجاه الملف اليمني على وجه الخصوص، ستحافظ على طابعها الحالي دونما تغييرات عميقة، وبدرجة أساسية ستواصل مسقط سياسات الوساطة الإقليمية التي تعد محور ارتكاز السياسة الخارجية العمانية ومجال فاعليتها السياسية، ومصدر رصيدها الرمزي الذي يصعب عليها التفريط به، كما أن البديل عن ذلك هو الوقوع في مصيدة الصراعات

الإقليمية، ومضاعفة التحديات التي تواجهها عمان، والتي لايزال بمقدورها احتواؤها، وبالتالي فإن كل ما يضر بدور الوساطة ، بما في ذلك التقارب مع السعودية والإمارات خارج منظومة مجلس التعاون الخليجي، أو زيادة التقارب مع إيران ستميل السلطنة إلى الابتعاد عنه (منتدى السياسات العربية ٢٠٢٢)

مما تقدم نرى ان السياسة الخارجية العمانية ستتاثر جزئيا بسبب التعديلات الدستورية التي اقرها السلطان الجديد هيثم بن طارق، ومن ثم فاننا لا نشهد تغييرا في مجالات اخرى لا سيما دور عمان الوسطي والحيادي، وكذلك علاقتها بالولايات المتحدة، وموقفها من التطبيع.

الخاتمة

تناول البحث موضوع التعديلات الدستورية التي اجراها السلطان العماني هيثم بن طارق وتاثيرها في السياسة العمانية داخليا وخارجيا، مستهلا الموضوع بدراسة سلطنة عمان من حيث التاريخ والجغرافيا ثم منطلقا نحو النظام السياسي وشكله واثر التعديلات الدستورية عليه وعلى سياسة عمان الخارجية.

ان النظام السياسي في عمان انما هو نظام اميري وراثي تقليدي ، يميل الى تركيز السلطات بيد السلطان، نظرا لقوة مركز الحاكم والعائلة الحاكمة في صنع السياسة العمانية عامة وبضمنه سياساتها الخارجية ، وتقع السلطنة في اكثر من نظام اقليمي ، فهي جزء من منظومة دول مجلس التعاون الخليجي وجزء من العالم العربي وجزء من الشرق الاوسط، وهي لا تدعم اي توجه في اي من تلك المنظومات ، فرغم عضويتها في مجلس التعاون الخليجي الا انها منفتحة على علاقات تعاون واسعة مع ايران ، ورغم عضويتها في العالم العربي الا انها منفتحة على الكيان الاسرائيلي ، ورغم انها جزء من منظومة الشرق الاوسط الا انها منفتحة على الدول الغربية ، وهي تركز في سياساتها الخارجية على عدم التقيد باي اعتبار أيديولوجي، كما ان دراسة مبادئ ومرتكزات السياسة الخارجية العمانية توضح ان السلطنة انما تركز على عدة مبادئ ومرتكزات ومنها : حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم الانحياز في الشان الخارجي ، والتركيز على النهج العملي البراغماتي ، وربما ان وجود حاكم بيده عملية صنع السياسة الخارجية هو السبب في حفاظ السلطنة على الاستمرارية في نهجها السياسي.

ورغم ان سلطنة عمان تهتم بالاستقرار والاستمرار في سياساتها ، الا ان هنالك تحولات داخلية عديدة ، اصبحت تبرز بصيغ تحديات لسياسة السلطنة وامكانية استمرار نهجها بالحياد الخارجية ، ولعل ابرز التحديات هي المرتبطة بقدرة السلطنة على المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ، وقدرة السلطنة على المحافظة على شرعية نظام الحكم ، كما ان البيئة الخارجية تشهد تحولات عديدة ، تفرض تاثيرها على سياسات السلطنة ، ومنها سياسات السعودية والامارات وايران ، والاوضاع في اليمن ، الى جانب التنافس الامريكي الصيني ، وهي تضغط على سياسات السلطنة من اجل الانحياز الى جانب تلك القوى.

ومن تلك المنطلقات اخذ السلطان هيثم بن طارق يدرك ان التطورات الجديدة باتت تتطلب احداث تغييرات في دستور السلطنة لا سيما ما يتعلق بصلاحيات السلطان نفسه، فليس من الصحيح ان يحتكر السلطان معظم الصلاحيات الرئيسة في المجالين الداخلي والخارجي لنفسه، لذلك عمد السلطان هيثم لاحداث تعديلات دستورية جديدة وجد البحث انها ستؤثر في سياستي عمان داخليا وخارجيا، وان التاثير الخارجي سيكون باتجاه تقارب مواقفها وافكارها تجاه دول المنظومة الخليجية اكثر من السابق.

* – تم توقيع الاتفاقية في مدينة السيب في ١٩٢٠/٩/٢٥ بحضور الشيخ عيسى بن صالح وعدد من شيوخ القبائل الذين اقروا بانه مؤهل بكافة الصلاحيات بصفته ممثلا عن الامام والقنصل البريطاني في مسقط (وينجت) ممثلا عن السلطان تيمور بن فيصل تضمنت الاتفاقية ثمانية بنود للصلح ، للمزيد انظر : عبدالله بن ابراهيم التركي ، قيام نظام الامامة في عمان ١٩١٣–١٩٢٠، مجلة جامعة ام القرى لعلوم الشريعة والدراسات الاسلامية ، العدد (٤٦) ، السعودية ، ٢٠٠٩ ، ص٣٠٤– ص٣٠٧.

• – هو السلطان هيثم بن طارق بن تيمور بن فيصل بن تركي بن سعيد بن سلطان بن احمد بن سعيد بن احمد بن محمد بن خلف بن سعيد بن مبارك البو سعيدي ،هو السلطان العاشر المنحدر رأساً من المؤسس الاول للدولة البو سعيدية الامام احمد بن سعيد البو سعيدي عام ١٧٤١ م، ولد في (١٨ نوفمبر ١٩٤٠)، يعرف انه من محبي كرة القدم، وفي عام ١٩٩٤ عينه السلطان قابوس أميناً عاماً لوزارة الخارجية. ترأس العديد من المجالس منها : رئيس جمعية الصداقة العمانية اليابانية و ، الرئيس الفخري لجمعية رعاية الاطفال المعاقين ورئيس اللجنة العليا لدورة الالعاب الشاطئية مسقط ٢٠١٠ .

المصادر باللغة العربية : –

١– المفرج ، محمود عبد الكريم . ٢٠١٨ . سلطنة عمان وموقفها من القضايا العربية المعاصرة ١٩٨١–٢٠١٧ . رسالة دكتواره . جامعة مؤتة – كلية الدراسات العليا . ص ٩–١٠.

٢– الحتروشي ، سالم بن مبارك . ٢٠١٤ . *الجغرافيا الطبيعية لسلطنة عمان* . مسقط – مجلس النشر العلمي .

٣– الوهيبي ، حمود بن عبد الله بن حمود . ٢٠١١ . *اثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان* . جامعة الشرق الاوسط .

٤– الغريري ، عبد العباس فضيخ . ٢٠٠٣ . *الجغرافيا السياسية لسلطنة عمان* . عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع.

٥– خليل ، حسين . *الجغرافيا السياسية : دراسة الاقاليم البرية والبحرية والدول واثر النظام العالمي في متغيراتها* . لبنان : دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر .

٦– الذيب ، محمد محمود ابراهيم . ١٩٩٨ . *الجغرافيا السياسية منظور معاصر* . القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية.

٧– السرياني ، محمد محمود . ٢٠٠١ . *الحدود الدولية في الوطن العربي نشاتها وتطورها ومشاكلها* . الرياض : اكاديمة نايف العربية للعلوم الامنية .

٨– سيان ، سيروان عارب صادق . ٢٠١٥ . *الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الإقتصادية على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي : دراسة في جغرافية السياسية* . الطبعة الثانية . الاردن : دار صفاء للنشر والتوزيع .

٩- حمو ، علي بابا . ٢٠١٩ . التجربة النهضوية في سلطنة عمان . رسالة ماجستير . جامعة قاصدي مرباح ورقلة – كلية الحقوق والعلوم السياسية . ص ١٣-١٤ .

١٠-تاريخ عمان : " موقع سلطنة عمان " . https://omantourism.gov.om/wps/portal/mot/tourism/oman/home .

١١-بادجر ، جورج بيرسلي . ٢٠١٢ . *تاريخ الائمة وسادة عمان* . ترجمة : محمد علي الداود . الطبعة الثانية . وزارة الثقافة والتراث – سلطنة عمان .

١٢- مايلز ، س.ب . ٢٠١٦ . *الخليج بلدانه وقبائله* . ترجمة : محمد امين عبد الله .

١٣- العماني ، حميد بن رزيق . ٢٠١٦ . *الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين* . الطبعة السادسة . وزارة التراث والثقافة .

١٤- السالمي ، نور الدين عبد الله بن حميد . ٢٠٠٠ . *تحفة الاعيان بسيرة اهل عمان* . الطبعة الثانية . الجزء الثاني . مسقط : مكتبة الامام نور الدين السالمي .

١٥- موسوعة عمان – الوثائق السرية . المجلد الثاني . ترجمة : مجمد بن عبد الله بن حمد . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

١٦- الحسيني ، فاضل محمد . ١٩٩٦ ." الدور البريطاني في عقد اتفاقية السيب عام ١٩٢٠ بين سلطان مسقط والامام في داخلية عمان" . *مجلة كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية . ص ١٦٩ .*

١٧- فوزي ، فاروق عمر . ٢٠١٨ . " الصراع على السلطة في عمان في عهد الدولة البوسعيدية " . *المجلة الاردنية للتاريخ والاثار* . عدد : ٣ . ص ١٠٨-١٠٩.

١٨- الجشعمي ، احمد يونس زويد . ٢٠٢٠ . " سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه عمان بعد اعلان قرار الانسحاب البريطاني ١٩٦٨-١٩٧٠ " . *مجلة العلوم الانسانية* . عدد : ٢ . ص ٤٩٤-٥٠٠.

١٩- دخيل ، محمد حسن . ٢٠١٤ . *انظمة الحكم في الوطن العربي* . بيروت : مكتبة البصائر .

٢٠- حطاب ، سلطان . ٢٠١٤ . *سلطنة وسلطان – أمة وقائد قابوس بن سعيد سلطان عمان* . عمان : دار العروبة للدراسات والنشر .

٢١- وزارة الاعلام – عمان . ١٩٩٧ .

٢٢- " النظام الاساسي لسلطنة عمان " . https://home.moe.gov.om/file/main-tab/links/oman/System4.pdf .

٢٣- الدرمكي ، علي بن سليمان بن سعيد . ٢٠١٢ . التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي سلطنة عمان ١٩٨١- ٢٠١٢ . رسالة ماجستير . جامعة الشرق الاوسط – كلية الاداب والعلوم . ص ٨٩-٩٠.

٢٤- وزارة الاعلام _ خطب وكلمات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد .

٢٥- الندابي ، طلال بن عبد الله بن خلفان . ٢٠١٨ . اثر الهوية الوطنية على السياسة الخارجية لسلطنة عمان (١٩٧٠-٢٠١٦) . رسالة ماجستير . جامعة الشرق الاوسط . ص ٩٩ .

٢٦- مسن ، حاتم بن سعيد بن محمد . ٢٠١٧ . مرتكزات السياسة الخارجية العمانية في ظل المتغيرات الاقليمية ٢٠٠٥-٢٠١٦ . رسالة ماجستير . جامعة الشرق الاوسط . ص ٢٣-٢٤ .

٢٧- علام ، مصطفى شفيق . " نهج استقلالي: سياسة عُمان الخارجية في سياقات إقليمية استقطابية " . https://rawabetcenter.com/archives/13449 .
٢٨- رؤية عمان ٢٠٤٠ . https://www.alqabas.com/article/5741927 .
٢٩- خالد ، نهى . ٢٠٢٠ . " السلطان هيثم وتحدي السياسة الخارجية " . تقارير مركز الجزيرة للدراسات – قطر.
٣٠- ويندر ، بايلي . " هل تستطيع عمان المحافظة على دورها الاقليمي بعد قابوس " . https://www.asswak-alarab.com/archives/20730 .
٣١- جاسم ، محمد مرعي . ٢٠٢١ . " الوسطية في السلوك السياسي الخارجي العماني ١٩٧٠-٢٠٢٠ " . *مجلة كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد* . عدد : ٦٢ . ص ٣٦٤-٣٦٥.
٣٢- الحمادي ، عدنان بن صالح . ٢٠٢١ . السياسة الخارجية لسلطنة عمان حيال الجمهورية الاسلامية الايرانية ومدى تاثيرها على امن مجلس التعاون لدول الخليج العربي ٢٠١١-٢٠٢٠ . رسالة ماجستير . جامعة الشرق الاوسط . ص ٧٦-٧٧ .
٣٣- قسم الدراسات والابحاث . ٢٠١٨ . سلطان النهضة سيرة ومنجزات ورؤى جلالة السلطان : قابوس بن سعيد .
٣٤- الخاقاني ، محمد كريم جبار . ٢٠٢٠ . " حدود التغيير في سياسة عمان الخارجية " . https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/24322 .
٣٥- صحيفة القدس العربي . https://www.alquds.co.uk/ .
٣٦- الفيصل ، ايمن عبد الكريم . ٢٠٢٠ . " سلطنة عمان : مواقفها الاقليمية والدولية والحياد في سياستها الخارجية " . *مركز البيان للدراسات والتخطيط سلسلة* ٢٠ . ص ١٥٠ – ١٥٤.
٣٧- الصقري ، سعيد ، وان الكندي . ٢٠٢١ . " رؤية عمان ٢٠٢٠ بين الواقع والمأمول " . https://gulfpolicies.org/2020 .

المصادر باللغة الانكليزية : –

1- Delozier, Elina . 2020 . *Omans Sultan Devolves some of His powers to new cabinet*.
2- Caballero , Ander . 2020. *pompeo makes final stop in oman amid lsrael deal push* .
3- Jamet , Chloe . 2022 . Strategic Perspectives For The Sultanate Of Oman Post-Qaboos.
4- Al-Mufarrej, Mahmoud Abdel Karim. 2018. The Sultanate of Oman and its position on contemporary Arab issues 1981-2017. Doctoral thesis. Mutah University - College of Graduate Studies. pp. 9-10.
5- Al-Hatrushi, Salem bin Mubarak. 2014. *Physical geography of the Sultanate of Oman*. Muscat - Scientific Publishing Council.
6- Al-Wahaibi, Hamoud bin Abdullah bin Hamoud. 2011. The impact of geographical location on the foreign policy of the Sultanate of Oman. Middle East University .
7- Al-Ghurairi, Abdel-Abbas Fadekh. 2003. *Political geography of the Sultanate of Oman*. Amman: Dar Safaa for Publishing and Distribution.

8- Khalil, Hussein. *Political geography: the study of land and sea regions, countries, and the impact of the global system on their variables*. Lebanon: Dar Al-Manhal Al-Lebanese for Printing and Publishing.
9- Al-Dheeb, Muhammad Mahmoud Ibrahim. 1998. *Political geography: a contemporary perspective*. Cairo: Anglo-Egyptian Library.
10- Al-Syriani, Muhammad Mahmoud. 2001. *International borders in the Arab world: their origins, development and problems*. Riyadh: Naif Arab Academy for Security Sciences.
11- Sian, Sirwan Arab Sadiq. 2015. The geopolitical repercussions of the problem of economic dependency on the regional security of the Arab Gulf Cooperation Council countries: a study in political geography. Second Edition . Jordan: Dar Safaa for Publishing and Distribution.
12- Hamo, Ali Baba. 2019. The renaissance experience in the Sultanate of Oman. Master Thesis . Kasdi Merbah Ouargla University - Faculty of Law and Political Sciences. pp. 13-14.
13- History of Oman: "Sultanate of Oman website." https://omantourism.gov.om/wps/portal/mot/tourism/oman/home.
14- Badger, George Persley. 2012. History of the Imams and Masters of Oman. Translated by: Muhammad Ali Al-Daoud. Second Edition . Ministry of Culture and Heritage - Sultanate of Oman.
15- Miles, S.B. 2016. The Gulf, its countries and its tribes. Translated by: Muhammad Amin Abdullah.
16- Al-Omani, Humaid bin Raziq. 2016. *The conquest shown in the biography of the Busaidi masters*. Sixth edition. Ministry of Heritage and Culture.
17- Al-Salmi, Nour al-Din Abdullah bin Hamid. 2000. *A masterpiece of notables from the biography of the people of Oman*. Second Edition . The second part . Muscat: Imam Nour al-Din al-Salimi Library.
18- Oman Encyclopedia - Secret Documents. Volume Two. Translated by: Mujammad bin Abdullah bin Hamad. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
19- Al-Husseini, Fadel Muhammad. 1996. "The British role in concluding the Seeb Agreement in 1920 between the Sultan of Muscat and the Imam in the Interior of Oman." *Journal of the College of Humanities and Social Sciences*. p. 169.
20- Fawzi, Farouk Omar. 2018. "The struggle for power in Oman during the era of the Busaidi state." *Jordanian Journal of History and Archeology*. Number: 3. pp. 108-109.
21- Al-Jashami, Ahmed Younis Zuwaid. 2020. "The policy of the United States of America towards Oman after the announcement of the British withdrawal decision, 1968-1970." *Journal of Human Sciences*. Number 2 . pp. 494-500.

22- Dakhil, Muhammad Hassan. 2014. *Government systems in the Arab world*. Beirut: Al-Basir Library.
23- Hattab, Sultan. 2014. Sultanate and Sultan - nation and leader, Qaboos bin Said, Sultan of Oman. Amman: Dar Al-Orouba for Studies and Publishing.
24- Ministry of Information - Amman. 1997.
25- "The Basic Law of the Sultanate of Oman." https://home.moe.gov.om/file/main-tab/links/oman/System4.pdf.
26- Al-Darmaki, Ali bin Suleiman bin Saeed. 2012. Political development and its role in political stability in the Sultanate of Oman 1981-2012. Master Thesis . Middle East University - College of Arts and Sciences. pp. 89-90.
27- Ministry of Information - Speeches and speeches of His Majesty Sultan Qaboos bin Said.
28- Al-Nadabi, Talal bin Abdullah bin Khalfan. 2018. The impact of national identity on the foreign policy of the Sultanate of Oman (1970-2016). Master Thesis . Middle East University . p. 99.
29- Musan, Hatem bin Saeed bin Muhammad. 2017. The foundations of Omani foreign policy in light of regional changes 2005-2016. Master Thesis . Middle East University . pp. 23-24.
30- Allam, Mustafa Shafiq. "An independent approach: Oman's foreign policy in polarized regional contexts." https://rawabetcenter.com/archives/13449.
31- Oman Vision 2040. https://www.alqabas.com/article/5741927.
32- Khaled, Noha. 2020. "Sultan Haitham and the foreign policy challenge." Reports of Al Jazeera Center for Studies - Qatar.
33- Winder, Bailey. "Can Oman maintain its regional role after Qaboos?" https://www.asswak-alarab.com/archives/20730.
34- Jassim, Muhammad Marhi. 2021. "Moderation in Omani foreign political behavior 1970-2020." Journal of the College of Political Science - University of Baghdad. Number: 62. pp. 364-365.
35- Al-Hammadi, Adnan bin Saleh. 2021. The foreign policy of the Sultanate of Oman towards the Islamic Republic of Iran and the extent of its impact on the security of the Arab Gulf Cooperation Council 2011-2020. Master Thesis . Middle East University . pp. 76-77.
36- Department of Studies and Research. 2018. The Sultan of Al Nahda: Biography, achievements and visions of His Majesty the Sultan: Qaboos bin Said.
37- Al-Khaqani, Muhammad Karim Jabbar. 2020. "The limits of change in Oman's foreign policy." https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/24322.
38- Al-Quds Al-Arabi newspaper. https://www.alquds.co.uk / .

39- Al-Faisal, Ayman Abdul Karim. 2020. “The Sultanate of Oman: Its regional and international positions and neutrality in its foreign policy.” Al-Bayan Center for Studies and Planning, Series 20. pp. 150-154.
40- Al-Saqri, Saeed, and Wan Al-Kindi. 2021. “Oman Vision 2020 between reality and hopes.” https://gulfpolicies.org/2020.